أبرز نتائج تجربة نموذج إدارة الدولة بشكل مباشر للجمعيات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة المجالات

الإيجابيات - السلبيات

سعت دولة قطر إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بسن قانون رقم (2) لسنة 2004 بشأن ذوي الاحتياجات الخاصة ومن بعده توقيع الدولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي أقرتها الجمعية العامة بالأمم المتحدة التي ترسخ ايمان الدولة بحقوق هؤلاء الأشخاص.

وفي هذا الإطار سارعت الدولة إلى إنشاء المراكز والجمعيات والهيئات التي تحقق ادماج حقيقي وشامل للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث لم تدخر الدولة جهدًا من أجل دمج القضايا الخاصة بهؤلاء الأشخاص واحتياجاتهم في كافة سياساتها وبرامجه.

المؤسسات والهيئات الداعمة لمفهوم إدماج الأشخاص ذوي الاعاقة:

وتنقسم هذه المؤسسات والهيئات إلى فئتين :

مؤسسات وهيئات حكومية أنشأتها الدولة وهى مسؤولة عنها بشكل كامل

- مركز "الشفّلح" للأشخاص ذوي الإعاقة
- معهد النور للمكفوفين
- مدارس الهداية المستقلة
- مركز قطر الاجتماعي والثقافي لمكفوفين
- Best Buddies
- مركز الدمج ودعم الاحتياجات الخاصة بجامعة قطر
- أكاديمية العوسج
- قسم التعليم الخاص التابع لمستشفى الرميلة

مؤسسات وهيئات المجتمع المدني المستقلة أنشأتها كيانات وأشخاص بشكل خاص وتنظم الدولة طريقة عملها وتشرف على نظام العمل بها

- مركز قطر للتكنولوجيا المساعدة (مدى)
- الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
- تطبيق "قطر متيسرة للجميع"، هو مبادرة من شركة ساسول

ويتضح مما سبق جهود دولة قطر لضمان حقوق لأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق ادماج فعال لهؤلاء الأشخاص ويعتبر بسط الدولة بتشريعاتها وقوانينها سيطرتها على الجمعيات والهيئات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص لذوي الإعاقة أمراً تتوفر فيها الكثير من الإيجابيات والتي نسردها في التالي:

1. تضمن الدولة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة و الهيئات والمؤسسات المشرفة على هذه الجمعيات والمراكز جودة وتكامل الخدمات المقدمة لأشخاص ذوي الإعاقة داخل هذه الجمعيات.
2. تضمن الدولة توفير ما يلزم من دعم لوجستي (موارد / مناهج / برامج / الكادر المؤهل) لهذه الجمعيات بشكل مستدام
3. يضمن استمرارية تقديم الخدمة بالكفاءة والجودة المطلوبة، وذلك على الصعيدين العام والذي يقع تحت المسؤولية المباشرة لإشراف الدولة، أو الخاص وذلك بإلزام الأشخاص والكيانات بتوفير الخدمة المطلوبة بالقدر المتوقع من الكفاءة والشمولية، وذلك بالإشراف الدوري عليها، كذلك تنظيم وتقنين عملية الدعم المقدم والمتمثل في الرعاة وقبول التبرعات والدعم النقدي المقدم من قبل المجتمع المدني.

ويتضح مما سبق جهود دولة قطر لضمان حقوق لأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق ادماج فعال لهؤلاء الأشخاص ويعتبر بسط الدولة بتشريعاتها وقوانينها سيطرتها على الجمعيات والهيئات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص لذوي الإعاقة أمراً تتوفر فيها الكثير من الإيجابيات والتي نسردها في التالي:

3. يُسهل الاشراف المباشر للدولة على هذه المؤسسات والجمعيات من الربط بين مؤسسات الدولة بعضها البعض وتكوين الشراكات لتوفير خدمات الدمج الشامل وكذلك توفير فرص التمهين والتوظيف، حيث تسير تلك الخدمات ضمن مسار متفق عليه مسبقاً بداية من التعليم والتأهيل وصولاً لعملية التوظيف تحت مظلة الإدماج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة.

ويتضح مما سبق جهود دولة قطر لضمان حقوق لأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق ادماج فعال لهؤلاء الأشخاص ويعتبر بسط الدولة بتشريعاتها وقوانينها سيطرتها على الجمعيات والهيئات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص لذوي الإعاقة أمراً تتوفر فيها الكثير من الإيجابيات والتي نسردها في التالي:

7. تضمن الدولة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة و الهيئات والمؤسسات المشرفة على هذه الجمعيات صحة الممارسات التوعوية والإعلامية التي تقدمها هذه الجمعيات والمراكز المسؤولة عن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.
8. يبعث الاشراف المباشر للدولة على هذه الهيئات والمؤسسات الثقة والطمأنينة في قلوب الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة حيث أنهم ضمن كيانات أمنة ومسؤولة.
9. يسمح الإشراف المباشر للدولة على هذه الهيئات والمؤسسات بالخروج ببيانات والاحصائيات واضحة وصادقة عن واقع الأشخاص ذوي الإعاقة داخل دول قطر ونوعية الخدمات المقدمة لهم مما يسهل من عملية التقييم والقياس لكافة الإجراءات.
10. دعم الدولة للجمعيات والمراكز التي تقدم الرعاية للأشخاص ذوي الاعاقة يزيد من كفاءتها حيث أن إنشاء هذه الكيانات يستلزم تكاليف مادية مرتفعة لازمة لتجهيز هذه الجمعيات والمراكز الأمر الذي يصعب تقديمه من قبل الكيانات والأشخاص الخاصة.

ويتضح مما سبق جهود دولة قطر لضمان حقوق لأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق ادماج فعال لهؤلاء الأشخاص ويعتبر بسط الدولة بتشريعاتها وقوانينها سيطرتها على الجمعيات والهيئات التي توفر خدمات الإدماج للأشخاص لذوي الإعاقة أمراً تتوفر فيها الكثير من الإيجابيات والتي نسردها في التالي:

11. تضمن الدولة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة و الهيئات والمؤسسات المشرفة على هذه الجمعيات التنفيذ الجاد والفعلي للاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تتم في إطار التعاون بين جمعيات ومراكز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وبين مؤسسات الدولة الأخرى.
12. تضمن الدولة متمثلة في وزارة التنمية الاجتماعية والاسرة و الهيئات والمؤسسات المشرفة على هذه الجمعيات استدامة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بعد تجاوزهم السن المسموح به للبقاء ضمن الجمعيات والمراكز المسؤولة كأن توفر لهم النوادي والخدمات الترفيهية والمجتمعية.

ختاماً..

وفي ضوء إشراف الدولة المباشر على جمعيات ومؤسسات ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة، نجد أنه لابد من السعي لإيجاد نظام متوازن يتلافى السلبيات ويبرز الإيجابيات ويعظم من تأثيرها على إدماج هؤلاء الأشخاص بشكل يسمح بسرعة تقديم الخدمات في اطار اداري سهل يمكن تنظيمه على سبيل المثال من خلال التسهيلات الرقمية، بالإضافة للسماح للمؤسسات والهيئات الخاصة والأشخاص المهتمة بخوض غمار العمل في مجال ادماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بتقديم التسهيلات اللازمة والدعم المادي والمعنوي، بما لا يخل بجودة وكفاءة الخدمات المقدمة التي تهدف لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

شـــكرا" لكم على حسن الاستماع "

الشفلح
Shafallah
إدماج لذوي الإعاقة
Integration for the Disabled
الاجتماعي Social